مذكرة حول المقاصة
مشروع قانون المالية لسنة 2023

مقدمة

تزايدت الاضطرابات التي عرفتها السوق الدولية للمنتجات المدعمة بشكل كبير، منذ ظهورها سنة 2020، على إثر جائحة كوفيد-19، وازدادت تفاقما بسبب نشوب الحرب في أوكرانيا في مستهل سنة 2022 .

وفي ظل هذا السياق، شهدت التجارة العالمية للمواد الأساسية سلسلة من التغيرات العميقة على مدار السنتين الماضيتين، بسبب عدم اليقين الدائم المرتبط بالعرض والطلب، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية والشحن البحري. ونتيجة لذلك، عرفت سلاسل التوريد العالمية من جديد اختلالات كبيرة، خلال سنة 2022، متسببة بذلك في ارتفاع أسعار هذه المواد و معدلات التضخم.

وفي هذا الإطار، تأثرت أسواق النفط والغاز الدولية إلى حد كبير باختلال التدفقات التجارية وانخفاض مستويات المخزون العالمي. حيث سجلت أسعار النفط الخام وغاز البوتان ارتفاعًا حادا، بنسب ناهزت57% و41% على التوالي، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2022، على أساس سنوي. أما بخصوص أسعار المنتجات البترولية السائلة، فقد حطمت أرقاما قياسية تاريخية مسجلة زيادات، خلال نفس الفترة، تقدر ب 98% بالنسبة للغازوال وب 74% بالنسبة للبنزين، على أساس سنوي.

أما فيما يتعلق بأسواق المنتجات الغذائية، التي تأثرت بتعطل الصادرات الغذائية من روسيا وأوكرانيا من جهة، وبزيادة أسعار المدخلات مثل الوقود والأسمدة من ناحية أخرى، فقد عرفت بدورها قلة في الإمدادات واضطرابا لى مستوى المبادلات. ونتيجة لذلك، عرفت الأسعار الدولية للقمح اللين وللسكر الخام ارتفاعا مهما، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2022، بنسب تقدر ب 38% و10% على التوالي على أساس سنوي.

وعليه، ولمواجهة تداعيات الارتفاع المهول في الأسعار العالمية للمواد المدعمة على السوق الداخلي، فقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير قصد ضمان تأمين إمدادات البلاد من هذه المواد وكذا الحد من تراجع القدرة الشرائية للمواطن .

في هذا السياق، وبخصوص المنتجات البترولية، فتجدر الإشارة إلى استمرار دعم قنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بحوالي 99 درهم، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2022، أي بمجهود إضافي يقدر ب 80% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وعليه، يمكن أن تسجل تكلفة دعم غاز البوتان برسم هذه السنة زيادة بنسبة 52% مقارنة مع السنة الماضية، متجاوزة بذلك 22 مليار درهم .

أما بالنسبة للمحروقات، وبغرض الحفاظ على استقرار تعريفة نقل الأشخاص والبضائع، فقد تم إطلاق عملية تقديم الدعم الاستثنائي المباشر المخصص لجميع مهنيي قطاع النقل الطرقي للأشخاص والبضائع، وذلك عن كل عربة.

أما بخصوص المنتجات الغذائية، ونظرا للارتفاع التاريخي الكبير لأسعار القمح اللين على الصعيد العالمي ولتراجع الإنتاج الوطني لهذا الموسم بسبب الجفاف، ومن أجل ضمان استقرار سعر الخبز عند 1,20 درهم، فقد عمدت الحكومة إلى سن دعم جزافي عند الاستيراد بالإضافة إلى وقف استيفاء الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين طيلة سنة 2022.

وعلى هذا الأساس، وبالنظر إلى التأثير المشترك لارتفاع الدعم الجزافي والكميات المستوردة إلى مستويات غير مسبوقة، فإن الاعتمادات المالية السنوية اللازمة لتغطية تكلفة دعم القمح عند الاستيراد يمكن أن تتجاوز 8,5 مليار درهم دون احتساب الدعم السنوي للدقيق الوطني للقمح اللين والبالغ 1,3 مليار درهم.

أما فيما يتعلق بالسكر الخام، ومن أجل تعويض العجز في الإنتاج الوطني من السكر ولمواجهة الارتفاع الحاد في أسعاره العالمية، فقد أعيد تفعيل نظام الدعم عند الاستيراد بشكل تلقائي، مما قد يؤدي إلى زيادة إضافية متوقعة لتكلفة الدعم السنوية تتجاوز 1,3 مليار درهم. أما بالنسبة للسكر المكرر، فتواصل الحكومة دعم الاستهلاك الوطني لهذا المنتج بغلاف مالي سنوي يقارب 3,5 مليار درهم.

وبناء عليه، يمكن أن تسجل تكلفة المقاصة المتوقعة، برسم سنة 2022، بدون احتساب دعم مهنيي النقل، ارتفاعا بنحو 72% مقارنة بسنة 2021.

ونظراً لهذه الارتفاعات الملحوظة في مبالغ الدعم وتكلفة المقاصة، ووفاءً منها بالتزامها الثابت بحماية القدرة الشرائية للمواطنين، فقد عمدت الحكومة، خلال سنة 2022، إلى برمجة اعتمادات إضافية لدعم الأسعار عند الاستهلاك تقدر ب 16مليار درهم، لتصل بذلك الاعتمادات المفتوحة للمقاصة إلى 32 مليار درهم، نهاية شهر شتنبر .

من جانب آخر، وفي سياق دولي متسم بتعاقب عدة أزمات واستمرار حالة عدم اليقين التي تسود أسواق المواد المدعمة وتأثيرها على ميزانية الدولة من جهة، ومن أجل الانخراط في التوجهات الاستراتيجية الكبرى لورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية الرامية إلى تفعيل التعويضات العائلية لدعم الفئات المستهدفة من جهة أخرى، فمن المنتظر مواصلة الرفع التدريجي للدعم عن المواد المدعمة المتبقية .

وفي انتظار وضع الشروط القبلية اللازمة لتفعيل الرفع التدريجي للدعم المذكور، فقد تمت برمجة غلاف إجمالي يبلغ 25,98 مليار درهم، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.

تداعيات الحرب في أوكرانيا على السوق الدولية للمواد المدعمة

أدت الحرب في أوكرانيا ، التي بدأت في عام 2022 ، إلى اضطراب السوق الدولية للسلع الأساسية بشكل كبير، مما تسبب في زيادة حدة ارتفاع أسعار المنتجات البترولية وفي ارتفاع عام لأسعار المنتجات الغذائية.

بالنسبة لسوق النفط، الذي كان قد عرف اختلالا في التوازن بين العرض والطلب وانخفاضا دائما للمخزونات العالمية، منذ ظهور جائحة كوفيد-19، فقد تأثر باندلاع الحرب في أوكرانيا بشكل كبير وعلى جميع المستويات.

أما فيما يتعلق بالطلب على النفط، فقد استمر بالنمو خلال سنة 2022، مدعوما أساسا بتوجه دول أوروبا وآسيا والشرق الأوسط إلى إنتاج الكهرباء من هذا المنتوج كبديل للغاز الطبيعي نظرا لارتفاع سعره. أما من جهة العرض، فقد واجهت الزيادة التي لوحظت منذ سنة 2021 زيادة أكبر في الاستهلاك، الشيء الذي فرض لجوءا مكثفا إلى المخزونات الدولية، وسبب ارتفاعا حادا في أسعار المنتجات البترولية. في هذا السياق المتسم بالانخفاض الكبير في مستويات المخزون، زادت الحرب في أوكرانيا من عدم

اليقين فيما يتعلق بالعرض و باحتمال حدوث اضطرابات في الإمدادات. وعلى الرغم من ذلك، فقد ساهم صمود الطلب الروسي و تحرير المخزونات الأمريكية من النفط في الحد جزئيا من آثار الأزمة على سوق البترول كي يتجاوز العرض العالمي الطلب العالمي خلال الربع الثاني من سنة 2022 للمرة الأولى منذ سنتين.

أما فيما يخص المبادلات العالمية، فقد شكلت العقوبات الأمريكية و الأوروبية دافعة لروسيا للانتقال من أوروبا إلى الزبناء المتواجدين في الهند والصين. من جهة أخرى، فقد انتقلت أوروبا إلى الأسواق الأمريكية ولدول الخليج وغرب إفريقيا، بهدف تعويض النفط الروسي.

و بالتالي، تذبذب السعر الدولي للنفط في نطاق يتراوح بين 80 و134 دولارا للبرميل خلال الفترة الممتدة من شهر يناير إلى منتصف شهر شتنبر، مسجلة بذلك متوسطا يقدر ب104 دولار للبرميل، وهو ما يمثل ارتفاعا ب55% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، متأثرة أساسا باندلاع الحرب في أوكرانيا.

أما فيما يتعلق بالمحروقات، بلغت هوامش تكرير البنزين والغازوال (الفرق بين سعر المنتجات المكررة وسعر الخام) خلال سنة 2022 أعلى مستويات لها منذ سنة 2009، ويرجع ذلك بالأساس إلى زيادة الطلب على الوقود في سياق يطبعه نقص إنتاج المصافي وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، و قد أثرث هذه الوضعية بشكل كبير على أسعار المواد البترولية السائلة التي سجلت مستويات تاريخية.

أما فيما يتعلق بالسوق العالمية لغاز البترول المسال، فقد تأثر خلال السنتين الماضيتين، بحالة اللايقين والاضطرابات التي طبعت أسواق النفط الخام والغاز الطبيعي نتيجة لوباء كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. فمن جهة الطلب، ارتفع الاستهلاك العالمي تحت تأثير استبدال غاز البترول المسال في العمليات المعتمدة على الغاز الطبيعي. وباتباع نفس الاتجاه، تحسن العرض العالمي لغاز البترول المسال خلال سنة 2022 نتيجة زيادة إنتاج دول أوبك+ و الولايات المتحدة الأمريكية. أما من ناحية المبادلات، كان للحرب في اوكرانيا آثارا جانبية على تجارة غاز البترول المسال خلال سنة 2022. ويرجع ذلك إلى ضعف الكميات المُصدرة خارج أوروبا، من قبل روسيا التي تمثل عاشر أكبر مصدر لغاز البترول المسال في العالم.

و بالتالي، في أعقاب التوترات الجيوساسية التي ميزت منطقة البحر الأسود، سجل سعر غاز البوتان الهجين متوسط 790 دولارا للطن برسم الفترة الممتدة من يناير إلى 15 شتنبر 2022 مقابل 572 دولارا للطن، على أساس سنوي ليسجل بذلك زيادة قدرها 38%.

بالنسبة لسوق السكر، فقد تأثر بدوره بالآثار الجانبية للحرب في أوكرانيا.

وبخصوص الطلب العالمي على السكر، فقد سجل خلال سنة 2022 ارتفاعا بما يناهز 3 مليون طن على أساس سنوي، مدعوما أساسا بالنمو الديموغرافي و بالاستعمالات الصناعية. أما بخصوص العرض، فقد سجل ارتفاعا ب5 مليون طن على أساس سنوي، مدعوما بالارتفاع القياسي للإنتاج في الهند، في أوروبا، في التايلاند، و في باكستان.

في الواقع، قد أثرث الحرب في أوكرانيا بشكل غير مباشر على سوق السكر، حيث أدت إلى ارتفاع كلفة المدخلات الزراعية (خاصة الأسمدة) والخدمات الزراعية (خاصة التي تستعمل الطاقة) والخدمات اللوجستية (سلاسل التوريد)، وهو ما شكل ارتفاعا في الفاتورة الفلاحية، الشيء الذي وضع الحصة المخصصة عادة للزراعات السكرية من المساحات المزروعة أمام منافسة شديدة مع الزراعات الأخرى (خاصة النباتات الزيتية). من جهة أخرى، أدى الارتفاع المهول لأسعار المحروقات إلى توجيه التحكيم لصالح إنتاج الوقود الحيوي على حساب السكر الموجه للاستعمال المنزلي. وقد أدى الجمع بين هذه العوامل المختلفة إلى ارتفاع أسعار السكر الخام التي سجلت متوسط 442 دولارا للطن برسم الفترة الممتدة من يناير

إلى 15 شتنبر، مسجلة بذلك ارتفاعا ب9 % على أساس سنوي.

أما فيما يتعلق بسوق الحبوب، المتأثر بقوة باستمرار انتعاش الطلب العالمي بوتيرة ثابتة وحادة، فقد أدى اندلاع الحرب في أوكرانيا خلال سنة 2022 إلى زيادة حدة الاضطرابات التي تعرفها خطوط الإمداد بالحبوب اعتبارا للتمركز المهم للدولتين طرفي النزاع (حيث تستحوذ الدولتان على 30 % من المبادلات التجارية للقمح).

وبخصوص الطلب، وبرسم الموسم 23/2022، ينتظر أن يسجل الاستهلاك العالمي انخفاضا سنويا يقدر ب 0,1 % بالنسبة للحبوب ويقدر ب 0,08 % بالنسبة للقمح، ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض المتوقع في الاستهلاك الموجه لتغذية الحيوانات في حين أن الحصة الموجهة إلى الاستهلاك البشري ينتظر أن تواصل نموها بشكل تدريجي مدفوعة أساسا بالنمو الديمغرافي والاستخدام الصناعي. أما فيما يتعلق بالعرض، فينتظر أن يسجل الإنتاج العالمي خلال الموسم 23/2022 انخفاضا سنويا يقدر ب 1,4 % بالنسبة للحبوب وب 0,13 % بالنسبة للقمح، و يمكن تفسيره أساسا باستمرار الجفاف في بلدان نصف الكرة الأرضية الشمالية.

على المدى القصير و المتوسط، أدت الحرب في أوكرانيا إلى تعطيل التدفقات التجارية بشكل كبير من خلال التسبب في توقف تام في صادرات الحبوب من أوكرانيا (التي يتوقع أن تنخفض ب 50 % خلال الموسم 23/2022)، وفي توقف جزئي لصادرات الحبوب العابرة عبر البحر الأسود والقادمة من روسيا، الشيء الذي مكن الصين من الاستحواذ على حصص إضافية أساسا من مصرو الفيتنام، و مكن الاتحاد الأوروبي من زيادة حصصه مستفيدا من قربه من العديد من أسواق زبناء البحر الأسود.

على العموم، فعلى المدى القصير و المتوسط، أعادت الحرب في أوكرانيا تشكيل التدفقات التجارية دون أن يكون هناك خطر حدوث نقص نظرًا لارتفاع المخزونات العالمية. غير أنها سببت ضغطا كبيرا على الأسعار العالمية للقمح اللين، المتأثرة مسبقا بالظروف المناخية غير المواتية المسجلة في أمريكا الجنوبية، لترتفع إلى متوسط 378 دولارا للطن برسم الفترة الممتدة من يناير إلى 15 شتنبر 2022 (بالنسبة للقمح اللين من أصل فرنسي)، وهو ما يمثل زيادة تقدر ب 37% خلال سنة واحدة و ب 75% خلال سنتين.

دعم مادة غاز البوتان

خلال سنة 2021، ارتفع متوسط السعر السنوي لغاز البوطان بمقدار 257 دولارا للطن مقارنة مع سنة 2020 ليستقر عند 634 دولارا للطن. ونتيجة لذلك، ارتفع المتوسط السنوي لدعم القنينة من حجم 12 خلال سنة 2021 ب 65 % على أساس سنوي ليبلغ 64 درهم، و هو أعلى مستوى مسجل منذ سنة 2014.

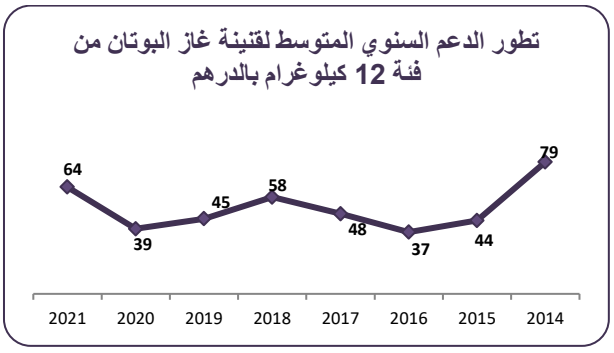

خلال سنة 2022، تطور الدعم الشهري لغاز البوتان على نفس منوال تطور سعره في السوق الدولية. حيث ارتفع بشكل مضطرد خلال الثلث الأول من السنة ليسجل ذروة 117 درهما خلال شهر أبريل. ثم بدأ في التراجع ، انطلاقا من شهر يونيو، لينتقل الدعم الشهري لقنينة غاز من فئة 12 كلغ من 109 دراهم إلى أدنى مستوى له في السنة ب76 درهما خلال شهر شتنبر. درهما في يونيو قبل أن يواصل ارتفاعه الى 71 درهما للقنينة في شتنبر وهو أعلى مستوى له في الأرباع الثلاثة الأولى من هذه السنة.

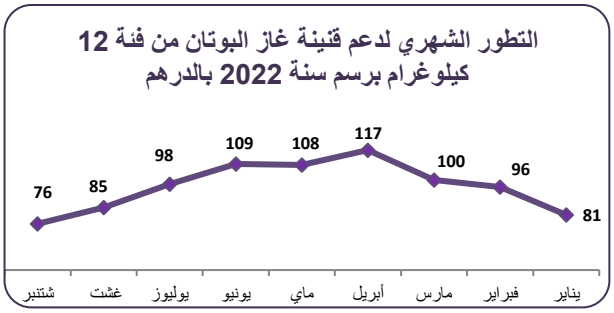

وبذلك سجلت الحصة المدعومة من غاز البوتان أكثر من ثلثي سعر الشراء الحقيقي خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022، مسجلة 75% كحد أقصى من سعر التكلفة في أبريل من السنة الجارية.

ارتفعت تكلفة دعم غاز البوطان بما مقداره 5.5 مليار درهم خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، حيث بلغت 14.6 مليار درهم برسم سنة 2021، وهو أعلى مستوى سنوي تم تسجيله منذ سنة 2014.

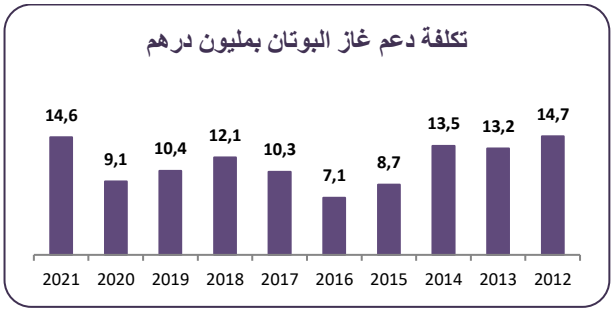

دعم مادة السكر

خلال سنة 2021، تأرجح سعر السكر الخام في نطاق يتراوح بين 349,6 دولار للطن و 481,4 دولار للطن ليسجل متوسطا يقدر ب 423 دولار للطن، محققا بذلك ارتفاعا بنسبة 38% مقارنة بالمتوسط المسجل خلال سنة 2020 والبالغ 307 دولار للطن، وارتفاعا بنسبة 27% مقارنة بالمتوسط المسجل برسم السنوات الخمس السابقة والبالغ 332 دولار للطن. و يعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل : المخلفات طويلة الأمد لأزمة كوفيد 19، التقلبات الشديدة التي ميزت أسعار البترول والعملة البرازيلية، التراجع المهم في إنتاج السكر الفرنسي، الذي سجل أدنى مستوى له خلال 5 سنوات.

حاليا، أضحت سلسلة السكر الوطنية قطاعا مهما في الفلاحة الوطنية، ومصدرا رئيسيا للتشغيل، وعنصرا أساسيا لضمان الأمن الغذائي، كما يتطور باستمرار في قلب نظام ضخم. وينضاف إلى ذلك كونها سلسلة ملتزمة بمنظور التنمية المستدامة، حيث نجحت في التقليص بنسبة كبيرة من الاعتماد على السوق العالمية عبر تأمين إنتاج يتجاوز 500.000 طن برسم الفترة 2015-2020. وعلى الرغم من ذلك، واجهت استدامة القطاع خلال السنتين الأخيرتين العديد من التحديات، من حيث الإجهاد المائي، وضعف التساقطات، وبالتالي تدهور احتياطيات المياه إلى حد كبير. حيث انخفض معدل ملء السدود على المستوى الوطني إلى 25,8% بتاريخ 31 غشت 2022، مقابل 40,5% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وهكذا، في ظل سياق متسم بفترات جفاف طويلة وعامة، انخفض الإنتاج الوطني من السكر بشكل كبير للسنة الثانية على التوالي ليسجل 321.000 طن برسم الموسم الفلاحي 2021-22، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 17 % مقارنة بالموسم السابق، و36% مقارنة بمحصول سنة 2020، و47% مقارنة بمحصول سنة 2019.

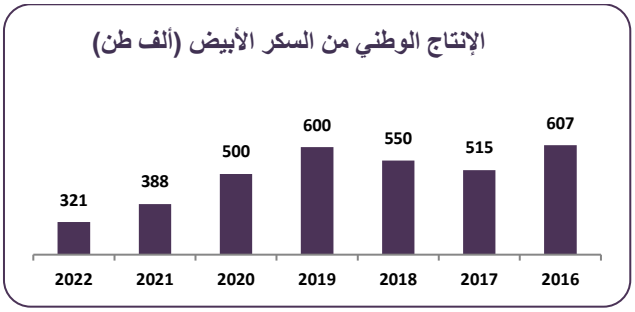

ونتيجة لذلك، انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج المحلي من 20 % سنة 2012 إلى 49 % سنة 2016، ثم إلى 32% سنة 2021، ومن المتوقع أن تتراجع إلى 27% خلال سنة 2022.

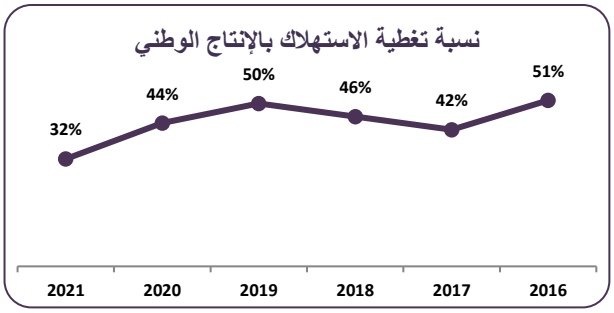

خلال سنة 2021، وكنتيجة مباشرة لارتفاع الاستهلاك الداخلي للسكر بنسبة 5 % على أساس سنوي، ارتفعت نفقات دعم السكر عند الاستهلاك بنفس الحجم لتستقر عند 3,412 مليار درهم مقابل 3,248 مليار درهم خلال السنة السابقة.

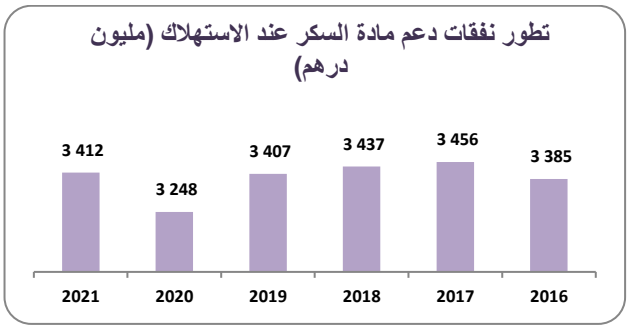

أما فيما يتعلق بالدعم عند الاستيراد، في ظل التأثير المزدوج لارتفاع الأسعار الدولية للسكر الخام (+ 38%) وارتفاع الواردات الوطنية (+ 9%)، انتقل الدعم الإضافي لفائدة الفاعلين عند الاستيراد إلى 140 مليون درهم برسم سنة 2021.

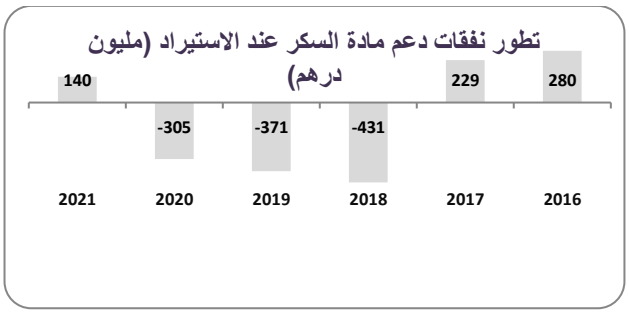

دعم القمح و الدقيق

واصل سعر القمح اللين في السوق العالمية اتجاهه التصاعدي ليسجل متوسط 291 دولار للطن برسم سنة 2021 بالنسبة للقمح اللين من أصل فرنسي، مسجلا بذلك ارتفاعا ملحوظا يقدر ب 29% وب 41% مقارنة بسنتي 2020 و 2019 على التوالي، مدعوما بطلب دولي مستمر ومتنامي ، بتراجع المخزونات، بالجودة المتوسطة للإنتاج الفرنسي، وبالتوقعات الأقل إيجابية للإنتاج.

تشير توقعات إنتاج أنواع الحبوب الثلاثة الرئيسية لسنة 2022 إلى تسجيل 34 مليون قنطار، وهو ما يمثل انخفاضا حادا يناهز67% مقارنة بالموسم السابق، الذي سجل حصيلة استثنائية بلغت 103,2 مليون قنطار. ويتحقق أزيد من 58% من الإنتاج، في كل من جهتي فاس – مكناس والرباط – سلا – القنيطرة. بينما لم تتجاوز مساهمة الحبوب المسقية 20,7% من إجمالي الإنتاج، وذلك بسبب انخفاض المساحة المسقية والقيود المفروضة على السقي في مدارات الري الكبير.

وقد تأثر الإنتاج كثيرا بالانخفاض المهم للمساحات المزروعة، والتي تراجعت بنسبة 17% لتبلغ 3,6 مليون هكتار مقابل 4,35 مليون هكتار خلال الموسم السابق، من جهة، وبضعف التساقطات أو شبه انعدامها حسب المناطق، الذي يعكس عدم انتظام التساقطات وسوء توزيعها الجغرافي من جهة أخرى.

ومن جانب آخر، يتوزع الإنتاج المتوقع للحبوب حسب النوع كما يلي: 18,9 مليون قنطار من القمح اللين و8,1 مليون قنطار من القمح الصلب و7 مليون قنطار من الشعير.

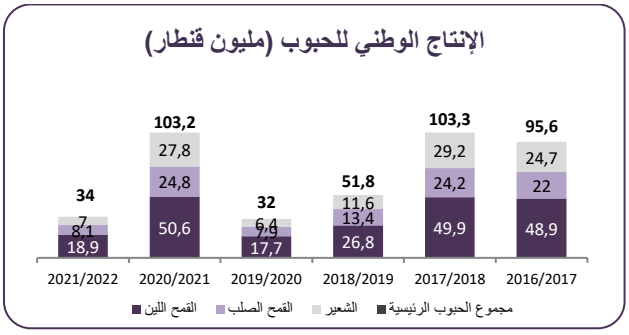

وبالنسبة لسنة 2021، فقد بلغت الكميات المجمعة من القمح اللين حوالي 16,7 مليون قنطار من أصل إنتاج وطني

ناهز 50,6 مليون قنطار، وهو ما يمثل نسبة تجميع تقدر ب33%.

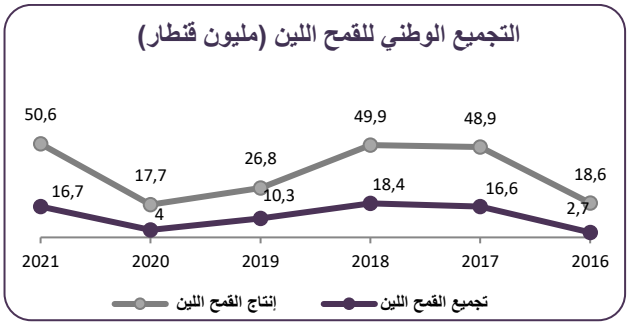

بلغت الكلفة الإجمالية لدعم القمح اللين المحلي والدقيق برسم سنة 2021 ما يناهز 1.506 مليون درهم مقابل 1.289 مليون درهم برسم السنة السابقة، أي بارتفاع يقدر بحوالي 17%، نتيجة ارتفاع تكاليف دعم التجميع الجزافي ومنحة تخزين القمح اللين وكمية التجميع مقارنة بالموسم السابق.

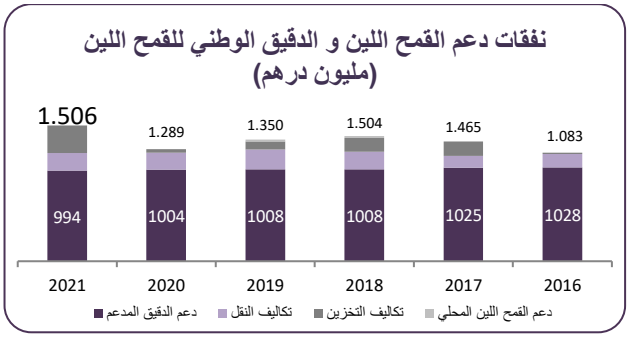

وعلى إثر إعادة تفعيل نظام دعم واردات القمح اللين خلال سنة 2021، فيتوقع أن تبلغ نفقات دعم القمح اللين المستورد 1.350 مليون درهم خلال سنة 2021. وعليه، فيتوقع أن تبلغ نفقات الدعم الإجمالية للقمح اللين (المحلي والمستورد) و للدقيق الوطني للقمح اللين ما يناهز 2856 مليون درهم.

التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2022

تميز السوق الدولي للمواد الأولية خلال سنة 2022 بارتفاع عام للأسعار العالمية، خاصة أسعار الطاقة والمواد الغذائية. وقد بدأ هذا الارتفاع مع الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19، وتفاقم بسبب الحرب في أوكرانيا.

وفي ظل هذا الوضع، ومن أجل ضمان إمدادات منتظمة وكافية للسوق الوطني، وكذا استقرار أسعار المواد الأساسية، فقد واصلت الحكومة دعم المواد الأساسية (غاز البوتان، السكر، القمح اللين و حصيص محدد من الدقيق الوطني للقمح اللين) بالإضافة إلى وضع إجراءات جديدة :

بالنسبة لسلسلة القمح اللين، فقد عمدت الحكومة إلى وقف استيفاء الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين طيلة سنة 2022 وإلى سن دعم جزافي لفائدة واردات القمح اللين، بالإضافة إلى الإجراءات الموجهة لدعم الإنتاج المعمول بها سلفا.

ويكمن الهدف من هذه الإجراءات في ضمان تزويد السوق الداخلية بالقمح اللين بكيفية منتظمة وفي أحسن الظروف، وكذا في تثبيت ثمن الخبز في 1,20 درهم عبر ضمان سعر مرجعي يناهز 270 درهم لقنطار القمح اللين عند خروجه من ميناء الدار البيضاء.

مكنت إعادة تفعيل نظام دعم واردات القمح اللين من ضمان وتيرة منتظمة للواردات التي بلغت كمية إجمالية ناهزت 39 مليون قنطار خلال الفترة الممتدة بين شهري يناير وغشت من سنة 2022 بتكلفة إجمالية ناهزت 6.965 مليون درهم.

أما فيما يخص دعم قطاع النقل الطرقي، فبغاية الحفاظ على استقرار تعريفة نقل الأشخاص والبضائع، عملت الحكومة منذ شهر أبريل، على إطلاق عملية تقديم الدعم الاستثنائي المباشر لكل عربة تم تخصيصه لجميع مهنيي قطاع النقل الطرقي. وبذلك تجاوزت الميزانية المخصصة لهذه العملية 2,7 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من شهر أبريل إلى شهر غشت من سنة 2022.

ونظرا للارتفاع الملحوظ في تكلفة المقاصة، قامت الحكومة خلال سنة 2022 ببرمجة اعتمادات إضافية لدعم الأسعار عند الاستهلاك بمبلغ 16 مليار درهم لتبلغ الاعتمادات المفتوحة للمقاصة 32 مليار درهم عند متم شهر شتنبر.

مشروع قانون المالية 2023

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2023 اعتمادات إجمالية تقدر ب 25,98 مليار درهم، من أجل دعم أسعار غاز البوتان والمواد الغذائية (السكر، ودقيق القمح اللين).